

آليات التمويل والتحديات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

دراسة مقارنة لحالات السعودية ومصر والجزائر

Financing Mechanisms and Challenges Financing For Small and Meduim Enterprises in Arab Countries :A Comperative Study of cases in Saudi Arabia, Egypt, Algeriaزنّادي ابتسام¹، غربي يسين سي لاخضر²¹ محبر «MQEMADD»، جامعة الجلفة (الجزائر)، ibtissem.zennadi@univ-djelfa.dz² محبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية بالجزائر، جامعة الجلفة (الجزائر)، y.gharbi@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/25

تاريخ الاستلام: 2025/03/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى موارد مالية باعتبارها عاملاً أساسياً لتحقيق نموها واستمراريتها مع استعراض المخاطر والتحديات المالية التي قد تمر بها وكيفية التصدي لهذه التحديات من خلال عرض أبرز المبادرات التي اتخذتها الحكومات في بعض الدول العربية لدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التقدم والازدهار. وخلصت إلى أن أكثر المخاطر والتحديات تتمثل في الأعباء الضريبية، ضعف التنوع المالي، ضعف الأداء بسبب نقص التدريب وكذا أخطار السوق وهيمنة المؤسسات الكبيرة. غير أن الآليات المالية المبتكرة مثل: إنشاء صناديق تمويل خاصة، تعزيز دور التكنولوجيا المالية عبر إنشاء منصات تمويل الكترونية قد ساهمت بشكل فعال في توفير التمويل المناسب لهذه المؤسسات لتحفيز نموها كما هو الحال في مبادرات ناجحة ببعض الدول العربية

كلمات مفتاحية: الآليات التمويلية، التحديات المالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر التمويل

تصنيف JEL : G28 ، G30 ، L26 ، O16.

Abstract:

This study aims to highlight the need for small and medium enterprises (SMEs) to access financial resources as a crucial factor for their growth and sustainability. It also examines the financial risks and challenges they may face and how to address these challenges by presenting key initiatives undertaken by governments in certain Arab countries to drive SMEs toward progress and prosperity.

The study concludes that the most significant risks and challenges include tax burdens, weak financial diversification, poor performance due to lack of training, market risks, and the dominance of large enterprises. However, innovative financial mechanisms—such as the establishment of dedicated financing funds, the enhancement of financial technology through the creation of digital financing platforms have effectively contributed to ensuring adequate financing for these enterprises, stimulating their growth. This is evident in successful initiatives in some Arab countries.

Keywords: Financing Mecanisms, Financial Challenges, SMEs, Funding Sources.

JEL Classification: G28, G30 ,L26, O16.

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة أساسية لتحقيق التنمية على مستوى العالم باعتبارها تساهم في رفع معدلات التوظيف، تنويع الاقتصاد وتشجيع الابتكار. وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تقف أمام عائق تحصيل الموارد المالية اللازمة لدعم إستمراريتها وتوسعها. لذا فالحاجة إلى البحث عن التمويل المناسب تعتبر مسألة حتمية بدءاً من الإنشاء والتأسيس مروراً إلى النمو والتوسع ووصولاً إلى تعزيز القدرة التنافسية.

في ظل التحديات الاقتصادية تواجه الدول العربية تحديات مماثلة تأتي في مقدمتها التحديات التمويلية التي تعيق نمو العديد من القطاعات لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما حظيت باهتمام العديد من حكومات الدول العربية مثل: السعودية، مصر، الجزائر عبر إطلاق مبادرات وبرامج تمويلية تساهم في تقوية الدعم المالي لهذه المؤسسات ويعكس رغبة هذه الدول في تحقيق التنويع الاقتصادي.

1.1 إشكالية البحث:

بناءً على ما تقدم أعلاه ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسات والإجراءات اللازمة التي يمكن للحكومات في الدولة العربية اتخاذها لتوفير بيئة تمويلية أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من النمو والازدهار؟

2.1 أسئلة البحث:

من خلال الإشكالية المطروحة يتم اعداد الأسئلة الفرعية للبحث على النحو الآتي:

- هل السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومات في دول السعودية، مصر، الجزائر تساهم في الوقوف أمام التحديات التمويلية؟
- هل يعتمد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول السعودية، مصر، الجزائر على البنوك بشكل أساسي؟ أم هناك بدائل تمويلية؟
- كيف يختلف الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول من حيث الحجم والموارد المتاحة؟

3.1 فرضيات البحث:

للاجابة على الإشكالية الرئيسية تم تبني الفرضيات التالية:

- تحسين البيئة التشريعية من خلال فرض اجراءات قانونية تسهيلية؛
- توفير برامج تدريبية لتحسين الكفاءة التشغيلية والانتاجية لهذه المؤسسات؛
- تقديم بدائل تمويلية مبتكرة بدلا من البدائل التقليدية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء صورة نظرية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها؛
- عرض المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم نماذج مالية لمبادرات حكومية في دول السعودية، مصر، الجزائر في تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز النتائج التي حققتها في السنوات الأخيرة؛

- إجراء مقارنة بين النماذج التمويلية في دول السعودية، مصر، الجزائر لتحديد أفضل السياسات والاجراءات المتبعة في تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.1. المنهجية :

في بحثنا هذا سوف يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل التدخلات الحكومية في دول السعودية، مصر والجزائر لتقليل الحاجة للتمويل.

2. الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت وتباينت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لاخرى نظرا لاختلاف المعايير والسياسات المحلية لكل دولة . غير أنه في بحثنا سوف نتطرق الى تبسيط مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول السعودية، مصر والجزائر من خلال وضع تعريف لهذه المؤسسات وتحديد خصائصها الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة.

1.1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اختلفت مواقف الدول العربية فيما يتعلق بموضوع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير أنها اشتركت معظمها في استخدام معيارين وهما عدد العمال وحجم المبيعات السنوية للفرقة بين المؤسسات الناشئة والمتوسطة والكبيرة (العش، 2020). وسوف يتم التطرق في بحثنا على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجزائر ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل دولة

الدولة	المعايير المؤسسة	عدد العمال	الايرادات السنوية
الجزائر	مصغرة	09-01	$20 \leq$ مليون دينار
	صغيرة	49-10	$200 \leq$ مليون دينار
	متوسطة	250-50	200 - مليار دينار
جمهورية مصر العربية	مصغرة	$10 \leq$	$01 <$ مليون جنيه
	صغيرة	$50 <$	50-01 مليون جنيه
	متوسطة	200-51	200-50 مليون جنيه
المملكة العربية السعودية	مصغرة	05-01	$03 \leq$ مليون ريال
	صغيرة	49-06	40-03 مليون ريال
	متوسطة	249-50	200-40 مليون ريال

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17/02 المؤرخ في 2017/01/11 ص: 06.
- رشا عوني عبد الله العش، تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية، مؤتمر علمي، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2020، ص: 10.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية والجزائر ومصر متشابهون في تعريفهم اذ انه لا يوجد اختلاف كبير في تصنيفهم لهذه المؤسسات حسب حجمها من مصغرة الى صغيرة ومتوسطة وهذا ما يبين التوحيد والتبسيط لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية واعطائها ميزة عن غيرها من المؤسسات.

2.1.2 - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فضلا عن عدد العمال و إجمالي الإيرادات السنوية الذي يحدد حجم هذه المؤسسات ويعطيها صفة المتوسطة والصغيرة إلا أنها تتميز بخصائص أخرى تفرقها عن المؤسسات الأكبر حجما. نذكر أهمها:

- سهولة التأسيس: تتصف بالبساطة في الإنشاء من خلال تيسير الإجراءات القانونية والتنظيمية، كما تتطلب حجما صغيرا لرأس المال للانطلاق؛

- المرونة الإدارية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة إدارتها على التكيف مع المتغيرات من خلال تبنيها أساليب عمل سلسلة تنفي وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار. فالمرونة العالية تشكل مصدر رئيسي لقوتها؛

- بساطة الهيكل التنظيمي: الهيكل الإداري الغير معقد في هذه المؤسسات يسمح بتفاعل سريع بين العمال والإدارة. مما يسمح للعاملين في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي بالتقرب من مركز اتخاذ القرار. الأمر الذي يعزز من تحفيزهم على تقديم المزيد لرفع أداء المؤسسة (مناصرة، 2023)؛

- التواصل الفعال مع العملاء: تتميز بعلاقات شخصية في التعامل مع العملاء مما يساعدهم على فهم احتياجاتهم بشكل أفضل. وهذا مفيد جدا للمؤسسة خاصة في بداية نشاطها لأنه يساعدها في بناء الثقة والمصداقية؛

- المحدودية: يميز هذه المؤسسات العدد القليل من الموظفين ورأس مال محدود، كما ان هذه النوعية من المؤسسات تكون محدودية الانتشار الجغرافي، حيث تعمل محليا لفترات طويلة تصل إلى سنوات أو عقود. (Verma, 2023)

- تكاليف اقتصادية: تستخدم تكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة، فهي تلجأ إلى استعمال خامات ومواد محلية. هذا ما يجعل تكاليف إنتاجها أقل لأنها تؤدي إلى زيادة ربحيتها للتوسع والنمو. (علوي)

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية:

تظهر أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية نذكر أهمها:

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تشير بعض الإحصائيات أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالي 46% من

الناتج المحلي الإجمالي العالمي و33% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.

- المساهمة في تحقيق توازن تجاري: من خلال مساهمتها في تنمية الصادرات عبر اللجوء إلى التكتيف في الصناعة المحلية

بدلا من التوجه نحو الاستيراد أو الاعتماد عليه بشكل كبير. ويتم ذلك من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة

للمشاريع الكبيرة كي تستخدمها في تصنيع المنتج النهائي وذلك بأسعار تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، أو

من خلال منافسة المشاريع الكبيرة في إنتاج السلع النهائية للسوق المحلي مما يضطرها إلى التصدير هربا من المنافسة

الداخلية.

- خلق فرص العمل: تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأغلبية العظمى من المشاريع التي تساهم في توفير فرص

العمل والحد من البطالة، فحسب الإحصائيات تبين أن هذه المشاريع في القطاع الصناعي ساهمت ب33% من

نسبة التشغيل في الدول العربية (العربي، 2023)

- ترقية الاستثمار: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر داعم لتنشيط الاستثمار من خلال دعمها للابتكار، وحيث تعد مصدرا مهما للأفكار الجديدة بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد حلول ابتكارية تؤدي إلى تحقيق ربحية عالية.

- جذب المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيئة مثالية لاستقطاب المدخرات الصغيرة وتوظيفها بشكل منتج نظرا لتمييزها باستخدام رأس مال ضئيل، وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين مما يضمن توجيه هذه المدخرات نحو أنشطة إنتاجية بدلا من مجالات غير منتجة. (علوي)

3. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر التي تواجهها:

يعتبر التمويل من العناصر الأساسية التي تساهم في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحقيق استدامتها. الا ان عمليات التمويل لا تخلو من المخاطر التي تؤثر سلبا على قدرة هذه. وفي هذا السياق سوف نتطرق الى تحديد مفهوم التمويل ومصادره مع ذكر المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1.3 مفهوم التمويل ومصادره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.3 مفهوم التمويل: تعددت التعاريف الخاصة بالتمويل كاصطلاحا وعلماء نذكر أهم ما جاء فيها:

- عرفه هندي في كتابه " مفاهيم التمويل" على انه " تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي". (عوض، 2022)

- كما عرف التمويل على أنه "عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة". (المعلا، 2014)

- عرف التمويل أيضا بأنه " عملية توفير الأموال لمختلف الأنشطة سواء كانت تجارية أو استثمارية أو إجراء عمليات الشراء، ويعتبر التمويل وسيلة للاستفادة من القيمة الزمنية للنقد لاستخدام تدفقات الأموال المتوقعة في المستقبل للمشاريع التي بدأت اليوم". (HAYES, 2023)

أما علم التمويل فهو مجال من مجالات المعرفة وليس مجرد وظيفة للحصول على اموال في المؤسسة. بل هو حقل علمي شامل. وفي ظل الاقتصاد الحديث يعتمد كل فرد بشكل أو بآخر على مفاهيم التمويل وبغض النظر عن حجم نشاطه. فعلم التمويل هو علم واسع وديناميكي وفي حالة تطور دائم. (المعلا، 2014)

استنادا الى ما سبق التمويل يعد البحث عن جهات داعمة توفر موارد وتسهيلات مالية للمستفيدين كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ان يستغلوا هذه الموارد في تمويل مشاريعها الحالية مما يعجل تنفيذها ويعزز نموها بدلا من التأجيل في تأمين رأس المال.

2.1.3 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوجد نوعين من مصادر التمويل تلجأ اليها المؤسسات وتمثل في:

- المصادر الداخلية: قدرة المؤسسة على تمويل ذاتها دون اللجوء إلى أطراف خارجية وتمثل في: (Faster Capital, 2024)

✓ رأس المال المدخر: مدخرات شخصية جمعها مالك المؤسسة في بداية النشاط؛

✓ التمويل الذاتي: تمويل المؤسسة من الفائض الناتج خلال الدورة كالأرباح المحتجزة؛ الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات؛

✓ التمويل الذاتي من الشركاء: يمكن للشركاء والمساهمين تزويد أموالهم لدعم المشروع؛

✓ إعادة تنظيم رأس المال العامل: يمكن تحسين إدارة الأصول المتداولة كالمخزون والحسابات المدينة لتوفير السيولة اللازمة لمبادرات النمو؛

✓ تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة: يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات تكون متاحة بعد ذلك لإعادة الاستثمار.

- المصادر الخارجية: تلجأ إليها المؤسسة عندما تكون مصادرها الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية. ومن أهم مصادر التمويل الآتي:

✓ مصادر تمويل بنكية: الحصول على قرض من أحد البنوك المحلية سواء كان قصير أو طويل الأجل، أو الاستعانة ببرامج ائتمانية خاصة تقدمها البنوك؛

✓ مصادر تمويل من جهات حكومية محلية: قروض تمنحها جهات حكومية لدعم المشروعات الصغيرة قد تكون نقدية أو أصول أو تسهيلات بنكية؛ (الراجحون 2021 ،

✓ شركات التمويل التأجيري: شركات مؤهلة قانوناً ومعتمدة متخصصة في تقديم خدمات إيجارية، حيث تتيح لهم استخدام أصول معينة مقابل دفعات مع حرية خيار امتلاك الأصل عند انتهاء الفترة؛

✓ مؤسسات التمويل الأصغر: تقدم خدمات مالية صغيرة تستهدف المشاريع الصغيرة جدا الذين لا يستطيعون اللجوء إلى الخدمات البنكية التقليدية؛

✓ منصات التمويل الجماعي: منصات تربط بين أصحاب المشروعات والمستثمرين المهتمين بتمويل مشروعات معينة؛

✓ السوق الغير رسمي: ويتمثل عادة في الاقتراض من الأهل أو الأصدقاء دون ضمانات ودون فائدة محددة مسبقاً بسبب العلاقات الوطيدة. أو من خلال امتلاك حصة في المؤسسة أو نسبة من الأرباح؛

2.3. مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عندما يتعلق الأمر بتمويل هذا النوع من المؤسسات فهناك مجموعة من المخاطر يجب أخذها بعين الاعتبار نذكر أهمها: (العربي، 2023)

- **المخاطر الاقتصادية:** إذا كان اقتصاد البلاد يعاني، فمن الصعب على المؤسسات الحصول على التمويل لأن المقرضين والمستثمرين يصبحون أكثر عزوفاً عن المخاطرة. مما يؤدي إلى الحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تكون قادرة على الاستثمار في منتجات أو خدمات جديدة أو التوسع في أسواق جديدة.

- **مخاطر السوق:** هذا النوع يصعب التنبؤ به لانه مرتبط بالتغيرات السوقية وطلبات واتجاهات المستهلكين وهيمنة المنافسين قد يؤدي إلى عدم طلب منتجاتها أو خدماتها في المستقبل. مما يصعب على المؤسسة التخطيط والتهيء لهذه التغيرات.

- **المخاطر المالية:** تواجه أيضاً المؤسسات عدداً من المخاطر المالية مثل احتمال عدم قدرتها على تغطية نفقاتها ويحدث عندما لا يستطيع مالك المؤسسة جذب عدد كاف من العملاء أو إذا كان يواجه تكاليف غير متوقعة، كما يمكن أن تنشأ المخاطر المالية إذا لم تستطيع المؤسسة سداد ديونها.

- **مخاطر التشغيل:** يحدث عندما يكون هناك عدم كفاءة في العمل بسبب مشاكل في الأنظمة أو الأنشطة، كما يمكن أن يحدث أيضا إذا لم يكن موظفيها أكفاء. ويؤدي هذا النوع من المخاطر إلى إحداث تأثير سلبي في إيرادات المؤسسة وفي قدرتها على توليد أرباح.
- **المخاطر التنظيمية:** تشير إلى إمكانية قيام الحكومة بإدخال لوائح جديدة قد يكون لها نتائج عكسية على الأعمال كأن تفرض الحكومة ضريبة جديدة يمكن أن ترفع من تكاليف إدارة الأعمال. ويعتبر هذا النوع من المخاطر صعب التنبؤ. يمكن أن يعرقل سيرورة عمل هذه المؤسسات.
- **المخاطر السياسية:** عدم الاستقرار السياسي في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في سياسة الحكومة قد يكون لها تأثير سلبي على أنشطتها. وهو أيضا من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها.
- **مخاطر السمعة:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون على دراية بمخاطر السمعة، والتي تشير إلى أنها قد تتعرض لها بسبب أفعالها أو إنتاج وبيع منتجات معينة خطيرة يجعل من الصعب عليها جذب العملاء. يؤدي بذلك إلى عرقلة قدرتها على العمل بفعالية.

4. نماذج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

سوف يتم استعراض أهم البرامج والدعم الحكومي التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز تمويلها في كل من المملكة العربية السعودية، مصر، الجزائر على النحو الآتي:

1.4. المملكة العربية السعودية: شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية نموا متسارعا في الآونة الأخيرة. ويعود ذلك إلى الدعم الحكومي و البرامج التمويلية والتدريبية. يذكر أهم ماجاء فيها:

- انشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 والتي تتمحور أهدافها في دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لرفع انتاجية هذه المؤسسات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من 20% إلى 35% ، حيث قدمت هذه الهيئة برامج تمويلية استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية عام 2021 متمثلة في: (منشآت، 2021)

✓ انشاء منصة الكترونية عرفت ب"بوابة التمويل الالكترونية" تقدم خيارات متنوعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجمع أكبر عدد من الممولين في مكان واحد وقدرت ب11 مليار سعودي تم تقديمها كقروض؛

✓ اصدار برنامج "كفالة" يقدم خدمات ضمان الديون لتقليص مخاطر القروض وتشجيع الممولين على الاقراض وقدرت هذه العملية ب67.7 مليار ريال سعودي،

✓ توفير 3.5 مليار ريال سعودي من خلال مبادرة الاقراض الغير مباشر تتيح لشركات التمويل تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة؛

✓ تم اعادة 3.5 مليار ريال سعودي للمؤسسات من خلال مبادرة "استرداد" كتعويض عن الرسوم الحكومية التي تقوم بدفعها مثل: رسوم التراخيص.

- تأسيس صندوق استثماري سعودي سنة 2018 يهدف إلى دعم نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار في صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة، وقد حققت نتائج سنة 2021 كالآتي: (جدا، 2021)

✓ حصة التمويل التي ذهبت إلى المؤسسات من أصل 9.3 مليار ريال سعودي حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي مستثمرة في الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
✓ يبلغ عدد المستثمرين المساهمين بتمويل هذه المؤسسات خلال عام 2021 بزيادة قدرها 52% على أساس سنوي؛

✓ بلغ عدد المستثمرين من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمساهمين بتمويل هذه المؤسسات خلال عام 2021 وهو رقم غير مسبوق على الإطلاق.

- تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تم تأسيسه سنة 2021 لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره، حيث قام هذا البنك بالاتفاق مع مؤسسات القطاع المالي لخلق بيئة تمويلية جذابة في السعودية من خلال اعداد برامج تمويلية فعالة والمتمثلة في: (بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2024)

✓ نموذج عمل مع البنوك التجارية المحلية، حيث يتم انشاء محفظة خاصة بالبرنامج داخل البنك الشريك يساهم كل من بنك المنشآت وبنك الشريك في ايداع الاموال المخصصة ضمن هذه المحفظة بينما يتولى البنك الشريك ادارتها وتوجيهها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واطلق على هذا النموذج ب"برنامج التمويل المشترك".

✓ نموذج عمل مع شركات التمويل غير البنكية عبر توفير السيولة النقدية لها لتمكينها من اتاحة المزيد من الخيارات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على النمو والتوسع وتخفيض تكاليف تمويلها واطلق على هذا النموذج ب" برنامج التمويل منخفض التكلفة" .

✓ نموذج عمل مع منصات التمويل الجماعي بالدين، حيث تودع الاموال من جانب بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى المنصة ادارة هذه الاموال وتقديمها مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويطلق على هذا النموذج ب"برنامج التمويل بالوكالة".

وقد حقق بنك المنشآت في الربع الثالث 2024 مجموعة من الاحصائيات يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): نسبة التسهيلات المقدمة من بنك منشآت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها



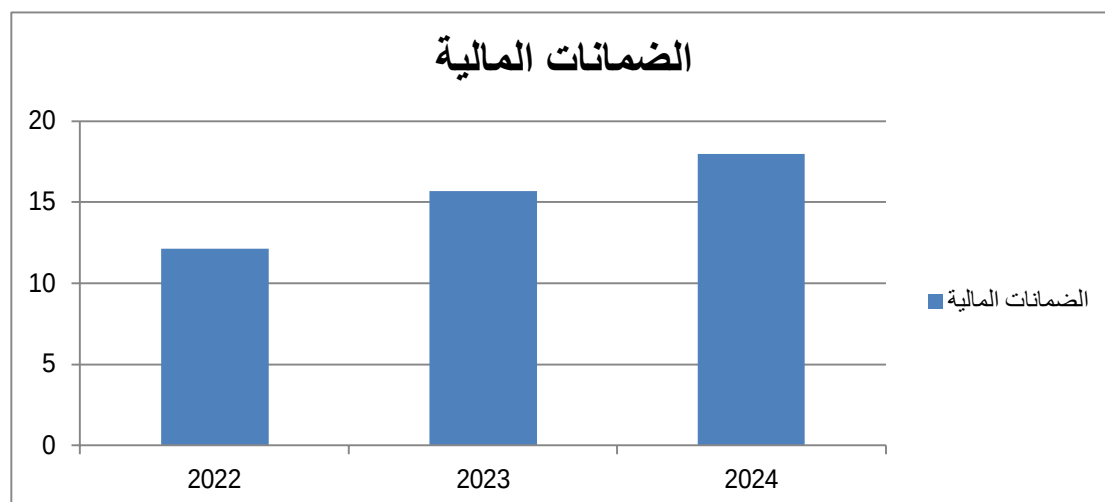
المصدر : من اعداد الباحثان بناء على: بنك المنشآت، احصائيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، الربع الثالث 2024، موقع:

www.smebank.gov.sa

كما أظهرت نتائج 2024 عن تقدم برنامج " كفالة " من تزايد عدد المستفيدين من الضمانات المالية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استفاد أكثر من 5 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة تمويل بلغت 18 مليار ريال سعودي بزيادة بلغت 17% مقارنة بسنة 2023 (صحيفة الشرق الأوسط - الاقتصاد -، 2025). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور الضمانات المالية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال السنوات (2022 – 2024) في السعودية



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على :

- صحيفة الشرق الاوسط، كفالة السعودي يدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، موقع: www.aawsat.com

2.4. مصر: هناك جهود حكومية مبذولة لدعم هذا القطاع ضمن استراتيجية رؤية مصر 2030 . ومن بين هذه المبادرات نذكر:

- انشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤول عن دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم ما جاء به: (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، 2024)

✓ تقديم قروض ميسرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مولت حوالي 4.9 مليار جنيه مصري؛
✓ دعم التدريب وتنمية القدرات الادارية والمالية، حيث منحت لمشروعات البنية الاساسية والتنمية المجتمعية والتدريب 75.3 مليون جنيه مصري

✓ ضخ تمويلي يقدر ب 6 مليار جنيه مصري في 2024 لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اي بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2023

- مبادرة البنك المركزي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تمثلت في: (ادارة البنك المركزي المصري، 2021)

✓ تقديم قروض ميسرة بسعر عائد منخفض 5%؛

✓ تخصيص 25% من محافظ البنوك للإقراض لهذا القطاع.

3.4. الجزائر: أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات حديثة لتعزيز تمويل هذه المؤسسات ودعمها. فيما يلي أبرز هذه المبادرات:

- تعزيز دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتضمن هذه المبادرة في: (وزارة المالية، 2024)

✓ تطوير مهن جديدة موجهة لتقديم النصائح والارشادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تصميم مخططات اتصال بين البنوك وهذه المؤسسات؛

✓ تحفيز البنوك على تقديم منتجات مالية تتناسب مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل أبرز أنشطته في: (الحفيظ، 2019)

✓ منح الضمانات للمؤسسات التي تنجز استثمارات في مجالات التجديد والتوسع؛

✓ متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض؛

✓ اعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛

✓ تغطية 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة، ويمكن أن يصل مبلغ التغطية إلى 150 مليون.

- انشاء وكالة دعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) التي تلعب دورا مهما في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، حيث حققت مايلي سنة 2022: (وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني، 2023)

✓ ساهمت الوكالة في تمويل 401673 مؤسسة مصغرة؛

✓ هيمنة قطاع الخدمات في التمويل بحيث تم تسجيل 111301 مشروعا، يليه قطاع الزراعة بعدد 60626
ثم نقل البضائع بعدد 56850 مشروعا ممولاً؛
✓ ساهمت في مرافقة 358354 رائد أعمال من الرجال مقابل 43319 رائد أعمال نساء. مما يمثل نسبة
إجمالية للإناث تبلغ 11%.

- التمويل المعتمد من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، حيث يتم عن طريق ثلاثة أطراف مكونة
من الصندوق بقرض دون فائدة وصاحب المؤسسة بمساهمة ضئيلة، وقرض من البنك بفوائد مدعمة (100) مناصرة ،
%(2023). وفي نهاية سنة 2022 أشار هذا الصندوق إلى مايلي (وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني، 2023):

✓ عدد المشاريع الممولة قدرت ب 160202؛
✓ عدد مناصب العمل قدر ب 340500؛
✓ مبلغ التمويل لهذه العملية قدر ب 554.780.18 دج؛
✓ بلغ عدد المشاريع التي استفادت من خدمات المرافقة والدعم بـ: 331؛
✓ بلغ عدد المشاريع الابتكارية 18 مشروع.

- التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، حيث تشرف على نمطين من التمويل.
تمويل لشراء مواد أولية تكون مساهمة كلية من الوكالة والاخر عبارة عن تمويل ثلاثي بادخال البنك بالمساهمة
بقروض مع فوائد مدعمة 100%. (مناصرة، 2023) وقد بلغت النتائج في نهاية سنة 2022 كما يلي (وزارة
الصناعة و الانتاج الصيدلاني، 2023):

✓ تخصيص 89.89% من القروض الممنوحة لتمويل شراء المواد الاولية أي ما يعادل 868.562 مشروعا؛
✓ تخصيص 10.11% من القروض الممنوحة للتمويل الثلاثي أي ما يعادل 97740 مشروعا؛
✓ تقديم 1.261.671 عرض عمل للتمويل الاولي و 151.224 للتمويل الثلاثي.
وبفضل هذه المبادرات عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المؤسسات	1.141.863	1.193.339	1.231.073	1.286.365	1.359.803

سنة الأساس: 2018

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة من وزارة الصناعة

والانتاج الصيدلاني عن موقع: www.industrie.gov.dz/bulletin.industrie

حسب ماهو مبين في الجدول رقم 02 فان الاقتصاد الجزائري شاهد تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة من سنة 2018 الى 2022، حيث كانت في سنة 2018 1.141.863 مؤسسة ووصلت الى 1.359.803
مؤسسة عام 2022 أي بزيادة قدرت ب 19 %، ويرجع ذلك الى دعم وتشجيع الحكومات لتنمية هذا القطاع.

5. النتائج:

من خلال الورقة البحثية تم التوصل الى أن حكومات الدول العربية في السعودية ومصر والجزائر قد اتخذت خطوات جادة و فعالة في توفير مختلف وسائل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد شملت هذه المبادرات فتح خيارات تمويلية متنوعة لتغطية احتياجات هذه المؤسسات ولم تقتصر هذه الجهود على تقديم البدائل التمويلية بل شملت أيضا اعداد إجراءات وسياسات تحفيزية و تقديم استشارات تدريبية تهدف الى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعزيز قدرتها على مجابهة التحديات المالية. كل هذه المبادرات تهدف الى دفع هذه المؤسسات نحو النمو المستدام. وخير دليل على ذلك النتائج التالية:

- ساهمت المنصات الالكترونية في السعودية في تنويع مصادر الدعم المالي الذي أدى الى تزايد ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البوابة،
- ساهمت الضمانات التمويلية التي قدمتها الحكومة السعودية في تحفيز انشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وكذا نموها. وهذا ما أثبتته نتائج 2024 الى أن النمو الزائد في طلبات الضمانات يعود الى استمرارية تفعيل المبادرات الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية،
- ساهمت التحفيزات الجبائية من خلال مبادرة استرداد الرسوم الجمركية في السعودية في تخفيف الأعباء المالية لهذه المؤسسات مما يعزز استمراريته ومساهمتها في الاقتصاد الوطني،
- التوجه نحو الاستثمار الجريء يعد أداة أساسية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية لما له من تأثير في زيادة عدد المستثمرين في المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز من فرص التمويل والتوسع لها،
- أثبتت حكومة مصر في برامجها لتوفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها لقروض ميسرة على تحفيز هذه المؤسسات نحو تطوير مشاريعها،
- شجعت حكومة مصر على تنمية القدرات الإدارية والمالية لرواد الأعمال وأصحاب مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير هذه المؤسسات ودفعها نحو الأمام،
- ساهمت المبادرات الحكومية لدولة الجزائر في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير العمالة،
- هيمنة قطاع الخدمات في الحصول على التمويل باعتباره القطاع الأقل مخاطرة مقارنة بالقطاعات الصناعية والزراعية،
- بادرت حكومتا مصر والجزائر برامجهما التمويلية عبر منح البنوك الدور الأبرز في تنفيذ هذه المبادرات، حيث استحوذ القطاع المصرفي على الحصة الأكبر من التمويل الموجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. الملخص:

ملخص القول تبين أن السعودية حققت نجاحا ملحوظا في توفير بيئة تمويلية مبتكرة، غير أن مصر والجزائر مزالت تواجه بعض التحديات المتعلقة بالبيروقراطية وصعوبة الحصول على التمويل نظرا لهيمنة البنوك العامة على القطاع المصرفي. وبالرغم من بعض الخطوات الجادة في الحصول على قروض ميسرة الا أنها غير كافية للوصول إلى تمويل فعال. ومنه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA -
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%

12. علوي، ق. ف. (n.d.). الاطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية. الملتقى الوطني الاول حول المفاوالاتية والشباب - الواقع والآفاق - جامعة سطيف.
13. مناصرة، د. س. (2023). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إسهامات الدولة الجزائرية - آليات الدعم المالي نموذجاً. التكامل الاقتصادي المحلي في الجزائر مقارنة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد متكامل قطاعياً. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
14. منشآت. (2021). تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حلول أكثر وخيارات . السعودية: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
15. وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني. Bulletin d'information stastique de la PME n 42. (2023). الجزائر: وزارة الصناعة والنتاج الصيدلاني.
16. وزارة المالية. (2024). تعزيز قدرات تدخل البنوك. الجزائر: وزارة المالية.

2.7 الهوامش باللغة الأجنبية

1. HAYES, A. (2023, 06 08). Financing: What It Means and Why It Matters. Consulté le 01 08, 2025, sur Investopedia: /www.investopedia.com/terms/f/financing.asp
2. Verma, P. (2023, 08 07). Small and Medium Enterprise (SME) – Definition, Characteristics, & Examples. Consulté le 01 06, 2025, sur feedough: www.feedough.com/small-and-medium-enterprises-sm